ضياء الأسدي لـ(المدى): ضعف في أداء الوزراء الصدريين

تخصيصات البلديات قليلة والعمل تنقصها القوانين ومعوقات التعداد سياسية والإسكان تشكو المعونة

جلسة الحكومة في البصرة امس..(رئاسة الوزراء)

اعترف قيادي بارز في التيار الصدري بضعف أداء وزارات تياره، لكنه شكا بعض المعوقات التي قال إنها تعترض عمل هذه الوزارات، إذ أكد ضعف التخصيصات المالية لوزارة البلديات، في حين ذكر ان وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ورثت عددا من القوانين الضعيفة وبالتالي تحتاج إلى إصلاح تشريعي، اما فيما يتعلق بوزارة التخطيط التي يعد التعداد السكاني الاستحقاق الأبرز لها، ارجع تأخرها فيه الى معوقات سياسية، مناشدا الجهات ذات العلاقة بالتعاون معها.

□ بغداد/ دعاء ازاد

أمين عام تيار الأحرار، ضياء الأسدي، اشار الى عدم تراجع التيار الصدري عن المطالبة بتخصيصات مالية الى المواطنين كجزء من موازنة ٢٠١٢. وبدأ التيار الصدري استبيانا شعبيا حول الميثاق الوطني الذي دعا اليه زعيم التيار مقتدى الصدر ووقعت عليه مختلف الكتل السياسية، الاسدي بدأ حواره مع (المدى) من هذه النقطة، وقال "ان تيار الأحرار تبنى اجراء استبيان عن آراء المواطنين بميثاق الشرف الوطني الذي وقعت عليه الجهات السياسية والوطنية والدينية ،وأضاف " فوض التيار مهمة الاستبيان الى منظمات المجتمع المدني المعروفة بحياديتها واستقلالها وعدم انتمائها الى أية جهة، كما اننا لن نتدخل بعملها وهذه المنظمات تعمل في كل المحافظات ،وأشار الاسدي الى " ان الاستبيان بدأ امس الاول وستعلن نتائجه خلال الايام القليلة المقبلة ،مستدركا "ان الاعلام قام بتغطية جيدة لبنود هذا الميثاق لذلك نعتقد ان معظم العراقيين لديهم علم ببنوده، والفائدة من الاستبيان حسب قول الأسدي "ان كانت نتائج هذا الاستبيان تشير الى اتفاق العراقيين على مضمونه يعني انهم قادرون وعازمون على التعايش السلمي ونبذ التفرقة . وبخصوص توزيع مبالغ مادية على المواطنين اشترطت كتلة الاحرار الصدرية في مجلس النواب إدراجها ضمن موازنة ٢٠١٢ بين الاسدي "ان نوابنا تولوا مهمة مطالبة الحكومة بإعطاء حصة المواطن من واردات النفط على شكل مبالغ نقدية كي يستطع تغطية متطلبات العيش وارتفاع الاسعار"، تاركا تحديد آلية التوزيع وكيفية التنفيذ على الدولة سواء كانت على شكل مبالغ تعطى للمواطن مع البطاقة التموينية ام بشكل آخر، مشيرا الى ان هذا الامر يحتاج الى دراسة وتعاون كافة الاطراف، وعلل الأسدي سبب المطالبة بان الحكومة لم تترجم حصة المواطن الى خدمات من (تعليم جيد، خدمة صحية حقيقية، وسكن مناسب) وغير ذلك، وهذا المطلب لا يعني إعفاء الدولة من واجباتها تجاه المواطن ،على حد تعبيره.

أمين عام تيار الأحرار استعرض معوقات عمل الوزارات التابعة للتيار ردا على الانتقادات الموجهة لها بالقول " لو قيمت الوزارات التابعة للأحرار بصفتي مواطنا فإن هناك تقصيرا كبيرا قد يكون متعمدا بسبب الإهمال وقد يكون غير متعمد بسبب المعوقات، وتابع" لكن لا يمكن ان نقيم عمل وزارة دون معرفة معوقاتها اذ حسب اطلاعي على مشاكل العمل في تلك الوزارات فإنه ليس بالإمكان تقديم افضل مما كان، فمثلا وزارة البلديات لديها تركة ثقيلة من مشاكل قانونية مع شركات كثيرة وأخرى عملها متلكئ، الآن تعمل الوزارة على

ضياء الاسدي

تصحيح الأخطاء ثم الانطلاق لتنفيذ الخطط التي وضعتها".

الأسدي انتقد الميزانية التي وضعت للوزارة بالقول "ان الموازنة يجب أن تعد تحت خطة إستراتيجية محكمة وواضحة للاحتياجات وقاعدة بيانات دقيقة لان عكس ذلك يعني هدر كثير من الأموال في غير مكانها الصحيح. وأضاف: الميزانية التشغيلية للوزارة لا تكفي لان احتياجاتها كثيرة لتوظيف كفاءات لأنها تعاني عدم وجود الكوادر المهنية الوسطية المتخصصة مثل (مدراء دوائر، مدراء عامين، مدراء أقسام) كفوئين ونزيهين في ذات الوقت،،وأردف "تعاني كذلك قلة الإمكانيات إذ نحتاج الى استيراد الآليات ذات التكنولوجيا العالية التي تسهل العمل وتوفر الجهد والأيدي العاملة وتعطي إنتاجا كبيرا ودقيقا ومحسوبا أسوة بباقي الدول وهذه وحدها قضية يمكن ان تؤخر العمل . وتابع "أما وزارة العمل والشؤون الاجتماعية هي الأخرى ورثت جملة من المشاكل والقوانين التي تحتاج الى اصلاح اولها قانونا العمل والرعاية الاجتماعية اللذان لم يلبيا مستوى الطموح لذلك نحتاج الى تشريعات جديدة ،وأضاف قد يكون هناك كثير من المواطنين لا تصلهم استحقاقاتهم من هذه الوزارة لان الوزير كان منشغلا اولا بالكشف عن عمليات تزوير اذا اكتشف بالمرحلة الاولى من التدقيق ما يقارب (١٦٠٠) اسم مزور هؤلاء كانوا يتقاضون معونات لا يستحقونها،وكذلك اصطدم الوزير بما يتعلق بهيكلية الوزارة ثم مشاكل المحافظات والمعاقين،وأردف لدى الوزارة خطة لمشاركة القطاع الخاص في العمل. وفيما يخص وزارة الإسكان يوضح الاسدي " الكل يعلم ان الوزارة أنجزت مشاريع بنايات واطئة الكلفة وبنايات لذوي الدخل المحدود لكن هناك بعض المناطق يصعب تنفيذ المشاريع فيها اذ يجب ان يرافقها مشاريع بنى تحتية ،من (كهرباء ،ماء ،مجاري) وتحتاج هذه إلى تعاون عدة وزارات والتنسيق بينها كي يكون العمل ناجحا .

أما وزارة التخطيط ومسالة التعداد يقول الأسدي "ان مسألة التعداد السكاني جزء منها قضية سياسية ،موضحا "الظروف غير مناسبة الآن لأجراء التعداد اذ يجب أن يتوفر المناخ السياسي الجيد لأنه أهم شيء وكذلك يجب ان تحسم القضايا العالقة المتصلة بالتعداد قبل إجرائه مثل مشكلة الحدود الإدارية وكذلك ما يسمى بالمناطق المتنازع عليها ومسألة قانون الانتخابات.

وبرغم إقرار الاسدي بأن المناخ السياسي غير مناسب لأجراء التعداد لكنه أكد ان العراق بحاجة الى إجراء التعداد بأسرع وقت ،مستدركا " يفترض على الحكومة ان تكون لها ارادة كي تحدد موعدا لإجراء التعداد وتكون لها مطالبات حقيقية بذلك .

وعرج الأسدي الى "ان هذه الوزارة معنية برسم خطة التنمية للعراق ،وهي معنية بإيجاد برنامج تنموي كامل،لذلك لكي تنجز عملها بشكل جيد وتضع احصائيات وأرقاما دقيقة تحتاج الى تعاون اطراف كثيرة ابتدأ من مجالس المحافظات ومراكز البحث من اجل التنسيق لتصل الى احصائيات دقيقة.

وخلص الأسدي الى "أن العراق لم يعد يحتمل جدلا سياسيا لان الخلافات صرفت الجهاز التنفيذي والتشريعي عن العمل إلى الاهتمام بالخلافات إنما نحتاج الى همة حقيقية وتعاون من قبل المسؤولين ،في اشارة الى الخلافات بين التحالف الوطني بزعامة نوري المالكي والقائمة العراقية بزعامة اياد علاوي.

وقفة

▪ عالية طالب

تصريحات خارج وداخل العراق

تأكيدا على مقولة " مطربة الحي لا تطرب" ما زال مسؤول رفيع المستوى يبرز اسمه على صحيفة يومية تمثل كتلته، ما زال هذا المسؤول مؤمنا بأن ما يصرح به من أحاديث مهمة ومعلومات خاصة وضربات إعلامية يصلح أن يسمى بالسبق الصحفي، لا يعطيه لصحيفته المحلية التي تمثل توجهاته ورؤية كتلته بل يفضل أن ينشر على صفحات الصحف العالمية وكبريات دورها ذات الوقع المؤثر سياسيا وأيديولوجيا، كما يقول!!

وان كان هذا المسؤول الذي من المفترض أن يعمل على تنشيط الصحيفة التي تصدر برعايته ، لا يؤمن بها وبأهميتها ولا بقوة الإعلام المحلي ولا يعمل على تميزه بحصر السبق الصحفي له والإخبار الدسمة التي تحمل صفة ما خلف الكواليس والتسريبات التي لا تعلن في المؤتمرات الصحفية ، وما أكثرها على هامش اجتماعات مجلس النواب اليومية والتي تزخر بالتقاطعات السياسية التي لا تنتهي .

اشد ما يدهشنا كإعلاميين هو حجم التناقضات الواضح " بعظمته" حين يتحدث مسؤول حكومي أو سياسي أو برلماني حين يكون خارج العراق أو لصحيفة دولية ، عن حديثه وتصريحاته وهو داخل العراق ولصحيفة محلية، ففي الأولى تكون اللهجة الحادة والأخبار " السرية " والاكتشافات المتواترة متعددة الرؤى والاتجاهات ولا تخضع لمبدأ التوافقات والتوازنات والمحاباة المعروفة في أي تصريح يتعلق بواقع ومستقبل العملية السياسية المتأرجحة حسب نوايا ورغبات ونزاعات الأطراف التي ما زالت غير مستقرة على عناوين واضحة تترجم مفهوم المواطنة وصلاحيتها الدائمة الاستخدام .

وما بين تصريحات الداخل والخارج يبدو المسؤول العراقي وكأنه يفتقد الشعور بالمعنى الحقيقي لمفهوم الديمقراطية وحرية الرأي، فيما يبشرنا " محليا" بوجوده وباعتماده وبتصديره محليا في اغلب مفاصل الحياة العامة والخاصة ، فإن كنا فعلا مؤمنين بما لدينا من حيز ديمقراطي فلماذا نلجأ إلى تصريحات مغايرة ما بين الداخل والخارج ، وان كان سياسيونا يعرفون جيدا أن زمن التكنولوجيا الحديثة كفيل بنقل وتوصيل أي تصريح من أية بقعة في العالم إلى الداخل، فلماذا يتخيلون العكس ويتصرفون على هواهم السياسي خارج العراق والذي يضطرون غالبا إلى إنكاره لاحقا وتوضيحه بطريقة لا تخلو من الالتباس وهم يحاولون ترقيع هذا التصريح أو ذاك حفاظا على علاقاتهم المحلية بالشركاء داخل مفهوم الواقع السياسي العراقي الذي أصبح لا يجيد حقا التستر على تناقضاته المستشرية كالهشيم في كل تصريح يندلق علينا إعلاميا .

وسنبقى ننتظر أن تنقل عن صحفنا كبريات دور الإعلام الدولية، ونتمتع بلفظة حصريا لصحفنا وفضائياتنا ونحن ننشر لوكالات أنبائها ما يصدر عن مسؤولينا وسياسيينا بما يتعلق بشأننا الداخلي الذي هو في واقع الحال يهمنا أكثر من غيرنا وتقع مسؤولية آثاره علينا نحن وليس على الآخرين الذين يسترزقون على متغيراتنا اليومية سياسيا واقتصاديا وإعلاميا وأيديولوجيا !!

السنيد يصف مناقلات الضباط بالطبيعية

الزاملي: تغييرات في قيادات الجيش بعد كشف ولائهم السياسي

لم تتفق لجنة الأمن والدفاع البرلمانية على السبب الحقيقي وراء إجراء التنقلات بين الضباط والمسؤولين العسكريين، في حين نفى التحالف الوطني الإجماع على مرشح لوزارة الداخلية.

قال رئيس لجنة الأمن والدفاع النيابية النائب حسن السنيد أن قضية تنقلات الضباط والمسؤولين داخل وحدات الجيش والشرطة مسألة تنفيذية ولا تتدخل بها السلطة التشريعية ولا لجنة الامن والدفاع النيابية.

□ بغداد/ المدى

ونقلت وكالة الصحافة المستقلة عن السنيد قوله اذا كانت هناك تنقلات غير مبينة على أسس صريحة وصحيحة فنفتح حواراً بشأنها مع الوزارة المعنية لمعرفة طبيعة هذه التنقلات، وتابع مستدركا لكن لا يمكن أن نتدخل في نقل الضباط أو المسؤولين داخل الوزارات.

وأكد أن وزير الدفاع الحالي سعدون الدليمي وان كان يعمل بالوكالة فانه يؤدي دورا مهما كونه وزيرا ولجنة الامن والدفاع النيابية متعاونة معه دائما وهو يمارس صلاحياته وفقا للقانون وللائحة وزارة الدفاع.

في حين عضو في اللجنة ان تغييرات طالت قادة عسكريين وأمنيين في الآونة الأخيرة بسبب "ولاءاتهم السياسية"، مبينة أن هذه التغييرات استندت على معلومات خاصة باللجنة.

وقال حاكم الزاملي في تصريحات صحفية أمس إن "الفترة الأخيرة شهدت تغييرات عديدة لمجموعة من القادة العسكريين والأمنيين بسبب ولاءاتهم السياسية".

وأوضح ان "الدستور والقانون يؤكدان على استقلالية القوى العسكرية والأمنية، وضرورة عدم التحزب والتسييس لأفراد هذه القوات".

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي نفى بشدة، في وقت سابق، وجود أي تغيير في المناصب العليا للجيش والأجهزة الأمنية، معتبراً أن الأنباء التي تحدثت عن هذا الأمر عارية عن الصحة.

وبين الزاملي أن "هذه التغييرات جاءت بعد أن قدمت لجنة الأمن والدفاع طلباً للقائد العام للقوات المسلحة استنادا على معلومات خاصة بنا تؤكد ولاء قادة عسكريين لمسؤولين كبار في الدولة العراقية".

وكانت تقارير صحفية اشارت إلى تغييرات عسكرية جديدة في رئاسة أركان الجيش والمخابرات العسكرية، في وقت أعلن ائتلاف الكتل الكردستانية تمسكه ببقاء رئيس أركان الجيش بابكر زيباري في منصبه، والحصول على منصب رئاسة المخابرات المخصص له وفق التوافقات السياسية.

وفي موضوع آخر، أكد النائب عن كتلة الأحرار حسين علوان أنه لا يوجد إجماع على ترشيح توفيق الياسري لوزارة الداخلية .

ويعد توفيق الياسري أحد مرشحي التحالف الوطني لمنصب وزير الداخلية بالإضافة الى النائب رياض غريب وفالح الفياض.

وقال علوان في تصريح لوكالة الفرات نيوز إنه " التحالف الوطني لم يجمع بعد على ترشيح توفيق الياسري لتولي وزارة الداخلية ".

واوضح أن "هناك بعض الايجابيات والسلبيات حول الياسري والى الآن لم يحسم أمر ترشيحه"، مؤكدا "نحن ككتلة أحرار نريد وكالة وزارة الداخلية وهو حق مشروع لنا".

وأضاف أنه " يجب حل المشكلة التي وقع بها البلد منذ أكثر من عام فوزارتي الداخلية والدفاع بدون وزير داخلية ودفاع امر صعب ولابد من إنهاء هذا الوضع ".

وأشار علوان أنه " طرحت أسماء كثيرة لشغل منصب وزيري الداخلية والدفاع لكن لم تحصل تلك الاسماء على اجماع الكتل السياسية"، مبينا أن " المرشحين للوزارة الامنية يجب أن يحصلوا على الاجماع من جميع الكتل السياسية كي يتمكنوا من تبوء مناصبهم".

ولا تزال الوزارات الأمنية شاغرة رغم مرور أكثر من عام على تشكيل الحكومة الحالية بسبب الخلاف على اسماء المرشحين لتلك الوزارات وتدار تلك الوزارات حاليا بالوكالة إذ يشغل رئيس الوزراء نوري المالكي منصب وزير الداخلية بالوكالة بينما يشغل وزير الثقافة سعدون الدليمي منصب وزير الدفاع بالوكالة.

اجتماع لجنة الامن والدفاع مع ممثلي الوزارات الامنية الاسبوع الماضي..(ارشيف

الموسوي يعد بمؤتمر يبين حقيقة اتهامه بتفجير البرلمان

□ بغداد/ المدى

جعفر الموسوي

قال النائب عن كتلة الاحرار جعفر الموسوي انه سيكشف غدا عن قضايا كثيرة وصفها بـ خفية وخطيرة تتعلق بحقيقة طلب سحب الثقة عنه وتفجير مجلس النواب الاخير.

وشهدت المنطقة الخضراء المحصنة وسط العاصمة بغداد في (٢٨ تشرين الثاني ٢٠١١)، تفجيرا بسيارة مفخخة بالقرب من مبنى مجلس النواب أسفر عن مقتل وإصابة خمسة مدنيين بينهم المتحدث باسم التحالف الكردستاني مؤيد الطيب، فيما أكد مكتب رئيس المجلس أسامة النجيفي، أن التفجير كان محاولة لاغتيال النجيفي.

وقال الموسوي في تصريح صحفي انه سيعقد اليوم الثلاثاء، مؤتمرا موسعا سيكشف فيه عن امور خطيرة ومهمة جدا تتعلق بحقيقة طلب سحب الثقة عنه وتفجير مجلس النواب الاخير وغيرها من القضايا التي خفيت.

واكد أنه سيتحدث في المؤتمر بشكل واضح وصريح لكشف الحقائق المخفية على الشعب العراقي.

واشار الى انه لديه تفاصيل مهمة عن تفجير مجلس النواب وعلاقته بالتفجير الذي حدث بنفس اليوم في منطقة المنصور امام معرض بغداد الدولي".

وشدد الموسوي على " وجود صلة بين الانفجارين اكتشفها بنفسه من خلال تحرياته الخاصة بالدليل والادلة الدامغة "مبيناً انه" زود الجهات الامنية المشرفة على التحقيق بمعلومات مهمة اذهلت اللجان التحقيقية".

وكانت وسائل اعلام بثت خبرا نقلا عن مصدر قضائي بينت فيه أن مجلس القضاء الأعلى اصدر كتابا يطالب فيه برفع الحصانة عن النائب جعفر الموسوي، بتهمة تفجير مجلس النواب فيما اكد عدد من النواب تورط حماية الموسوي بالامر.

الى ذلك، ذكرت مصادر مطلعة لـ(المدى) "ان خيوط حادثة استهداف البرلمان في طريقها الى الاكتمال، بعد ان تم اعتقال جميع المتورطين فيها وهي مجموعة مكونة من ٣٢ متهما اعترفوا بالحادثة وان الجهات التحقيقية بانتظار تحليل الحمض النووي للجثة التي تم العثور عليها قرب مكان التفجير للاعلان عن المتورطين فيه"، مؤكدا "تورط شخصية مهمة في الدولة بادخال السيارة المفخخة الى مراب مجلس النواب.

ويعتبر هذا التفجير الأول من نوعه الذي يحصل داخل المنطقة الخضراء، منذ أكثر من أربع سنوات خلت، ويؤشر انتكاسة ومنعطفا خطيرا بالملف الأمني، خصوصا مع قرب انتهاء انسحاب القوات الأميركية من البلاد، الأمر الذي سيزيد من مخاوف كبيرة عن مدى إمكانية القوات الأمنية العراقية على تحمل مسؤولية هذا الملف وحفظ الأمن في البلاد.